التعاون الزراعي

عبد اللطيف زواتي

الزراعة هي المصدر الرئيسي لدخل سكان منطقة الضفة الغربية وهم يعتمدون في معيشتهم على ما تنتجه الارض الطيبة من الخضار والفواكه والزيتون والحبوب. وهم يتبعون اساليب زراعية مختلفة منها البدائية ومنها المتطورة والمتقدمة جدا. ويمكن اعتبار الزراعة القائمة هنا موسعة ومكثفة وذات معدلات انتاجية عالية على الرغم من الاوضاع السياسية والاقتصادية وعلى الرغم من المعوقات المترتبة عليها مثل النقص في الايدي العاملة وغلاء الاجور وارتفاع تكاليف المدخلات وتدني الاسعار والزيادة المضطردة في غلاء المعيشة، مما دفع بعض صغار المزارعين للبحث عن عمل في خارج مجال الزراعة والى النزوح الى الخارج. اضف الى ما تقدم عدم سلامة الاساليب المتبعة في تسويق الحاصلات الزراعية مثل المضاربات والاحتكارات وما تخلقه من تقلبات في الاسعار.

وكبلد نام فانه يمكن اعتبار التعاون على انه الاداة المثلى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لما يتحلى به هذا النظام من ميزات وقدرات، حيث يجد الناس انفسهم امام مسؤولياتهم للعمل سوية على تلمس مشاكلهم واختيار الحلول المناسبة لها والسعي لتنظيم انفسهم حسب حاجاتهم في مجموعات متناسقة ومتشابهة تكون نواة لجمعيات تعاونية لها الصفة المعنوية،ولها حق امتلاك وتشغيل واستعمال وادارة هذه المؤسسات الديمقراطية الصغيرة التي تساعد في الاضطلاع باعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف قطاعات المجتمع.

فالمشاركة الطوعية في العمل وفي البيع وفي الشراء وفي خلق وادارة المنافع الاخرى لتلبية حاجات

الافراد يعني قيام تفكير مشترك ويعني تكوين وبلورة الافكار والاتجاهات. وان مجرد شعور الفرد بأنه ساهم وشارك في وضع خطة والتزم بها وقام بتنفيذها يرفع من معنوياته ويزيد من ثقته في نفسه ويزداد بذلك بمروره بالمسؤولية وفهمه لمعنى الحرية والكرامة الانسانية. فالحركة التعاونية لا تحرر اعضائها من الخوف من اعدائهم فقط وانما تحررهم ايضا من انفسهم ومن بعض عاداتهم السيئة. انها تعلمهم الانضباط وبعد النظر والتروي والالتزام واحترام ما يبرمونه من عقود واتفاقيات.

فالجمعية التعاونية مؤسسة ديمقراطية ينظمها ويمولها ويديرها ويتعامل معها اعضاؤها على مبدأ المساعدة الذاتية وعلى قدم المساواة في الحقوق والواجبات والعمل المشترك بغية رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، متبعين لذلك المبادي التعاونية[1] ومراعين احكام التشاريع التعاونية[2] والانظمة الداخلية[3] لجمعياتهم، لا يبغون الربح وانما قضاء مصالحهم على وجه افضل بسعر التكلفة. وقد حدد القانون ان يكون الحد الادنى لعدد الاعضاء سبعة وذلك اذا لم يكن احد الاعضاء هيئة معنوية.

وفي ضوء الاعتبارات المتقدمة وما املته الضرورة والاوضاع الاقتصادية، فقد قامت في الاردن حركة تعاونية مباركة، وتأسست الجمعيات التعاونية المتعددة والمختلفة لتؤدي رسالتها في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية واخذت تتوسع افقيا ورأسيا في طريق التكامل والشمول. واستمرت في مسيرتها الى ان حلت النكسة في حرب حزيران لسنة ١٩٦٧ وتم فيها احتلال الضفة الغربية وتجمدت هذه الحركة لفترة من الزمن، ثم اخذت تنمو نمواً بطيئا ومركزا على الرغم من المعوقات والعراقيل والاختناقات القاتلة. وفيما يلي كشف يبين وضع الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية حتى ١٩٨٣/٣/٣١.

(١) المبادىء التعاونية (روادروتشديد) والتي اقرها التحالف التعاوني الدولي.
(٢) التشاريع التعاونية/ قانون جمعيات التعاون رقم ١٧ سنة ١٩٥٦ والانظمة التعاونية الصادرة بمقتضاه وقد كانت سارية المفعول قبل سنة ١٩٦٧ وما زالت كذلك حتى الآن.
(٣) الانظمة الداخلية، تلك الانظمة النموذجية التي تعتمدها الجمعيات ويتم تسجيلها بموجبها.